



للنشر الفوري: في 16 نونبر 2021.
#EveryWomanTreaty
#اتفاقية_كل_امرأة

جهة الاتصال:

بالمغرب: شركاء للتعبئة حول الحقوق "امرأة" 98/0537.70.99.96 mra@mrawomen.ma
بتونس: مرصد نساء تونس 98961039 أو mounirabalghouthi@gmail.com

نشطاء حقوق النساء بالمغرب و تونس . و 126 بلدا آخر يطلقون اتفاقية دولية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات

بعد ثماني سنوات من العمل، أصبح مشروع الاتفاقية الآن جاهزا لإتمامه والمصادقة عليه من طرف الدول الأعضاء بالأمم المتحدة

(16 نونبر 2021) اليوم و أسبوع قبل انطلاقة حملة الستة عشر يوما لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة – قام نشطاء/ات حقوق النساء من 128 دولة بما في ذلك المغرب و تونس بإطلاق عملية توزيع المسودة الأولى للاتفاقية الدولية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وذلك بعد ثماني سنوات من البحث المكثف والاستشارة مع الخبراء، ولم يتبقى الآن للدول الأعضاء بالأمم المتحدة بعد إحالة الاتفاقية عليهم إلا مسؤولية إتمامها والمصادقة عليها باعتبارها اتفاقية دولية بالغة الأهمية.

" لدينا اتفاقيات بشأن مكافحة التبغ وحظر الألعام ومناهضة التعذيب " في تصريح ل [مارينا بسكلاكوفا باركر](#) إحدى مؤسسات [اتفاقية كل امرأة](#) وأول من أنشأ خطأ للمساعدة والمرافعة من أجل تغيير القانون في روسيا، "إذن لما لا يكون لدينا اتفاقية دولية لحماية النساء والفتيات ضد العنف". في تأكيد لها

حسب منظمة الصحة العالمية بأن العنف ضد النساء "ينتشر بشكل مدمر"، [امرأة من كل ثلاث نساء في العالم](#) هي ضحية عنف، وتعتبر الفتيات والشابات الأكثر عرضة له. أما هيئة الأمم المتحدة للمرأة فقد سمّت هذه الظاهرة "بالجائحة الظل" 57% من النساء بالمغرب و 48% بتونس تؤكدن تعرضهن على الأقل لأحد أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.

"مسودة اتفاقية عالمية هذه، ستكون الأولى من نوعها التي تعتمد المقاربة الشاملة " اليد الكاملة" صرحت [سعيدة كوزي](#) الشريكة المؤسسة لمنظمة [شركاء للتعبئة من أجل الحقوق "امرأة"](#) بالرباط، منظمة دولية نشيطة بالدول المغاربية و عضوة في فريق العمل الدولي و لجنة خبراء اتفاقية كل امرأة، " بحيث تشمل القوانين، تكوين الفاعلين العموميين، التربية، الميزانية و البيانات".

[الرئيس النيجيري](#) و [الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية](#) والوزير السابق لشؤون المرأة بأفغانستان وأربعة من الحاصلين على جائزة نوبل جميعهم أعلنوا من قبل عن تأييدهم لهذه الاتفاقية الدولية.

"يمكن الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات " في تصريح ل [القاضية نايلأ أيوبي](#) إحدى المؤسسات ل إتفاقية كل إمراة، "يمكن للسياسات والقوانين أن تكون فعالة".

على سبيل المثال: بالنسبة للدول التي تتوفر على قوانين خاصة بالعنف الأسري لها 32% أقل من [وفيات النساء](#) بسبب العنف، وبعد التكوين على الوقاية من العنف فإن نسبة العنف الزوجي بثمانى مقاطعات بأوغندا قد [انخفضت بمعدل 52%](#) . أما بالولايات المتحدة الأمريكية فإن نسبة العنف الزوجي [انخفضت بنسبة 53%](#) بعد سن قانون العنف ضد النساء.

المسودة الأولى للاتفاقية الدولية بشأن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات تم صياغتها، بعد المشاورة ليس فقط مع نشطاء الخطوط الأمامية بل أيضا مع الناجيات من العنف والخبراء الطبيين والأكاديميين ومحامى حقوق الإنسان والباحثين فى القانون والدبلوماسيين وصناع السياسات، و تعتبر "مسودة أولى" لأن الكلمة النهائية فيها ترجع للدول الأعضاء لإتمام النسخة النهائية والمصادقة عليها.

"لقد بدلنا جهدا جبارا من أجل إنشاء هذه المسودة الأولى وهي قابلة للتطبيق، ونرجو أن تشكل الخطوة الأولى اتجاه المفاوضات" فى تصريح ل [ليزا شانون](#)، المديرة التنفيذية لإتفاقية كل امراة،

حسب [منيرة بلغوتى](#) منسقة [مرصد نساء تونس](#) "أن الأمر لا يتعلق بدولة ما تملى على دولة أخرى ما يجب عليها القيام به، إنما الأمر يتعلق بتوحيد الأمم للوقوف ضد العنف ضد النساء والفتيات بشكل حاسم وإلى الأبد".

إن القانون الدولى لا يوفر الحماية الكافية، ولحدود اليوم هناك إتفاقيات إقليمية من قبيل [اتفاقية بيليم دو بارا](#) بأمرىكا اللاتينية، و [ويرتوكول مابوتو](#) بأفريقيا و [اتفاقية اسطنبول](#) بأوروبا، و التى ابانت جميعها عن عن نجاتها، إلا أنها أقصت ثلاثة أرباع من سكان العالم، كما أن الجهود المبذولة لتعديل [اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة](#) لتشمل مناهضة العنف لم تُبوء بالنجاح.

ستمدنا الإتفاقية الدولية بموارد وتكوينات أساسية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، حيث ستعمل خصيصا على:

- توضيح المبادئ من أجل الوقاية، الحماية، القضاء وإدانة العنف ضد النساء والفتيات؛
- توفير إطار خاص لكتابة تقارير مبنية على مؤشرات للقياس؛
- تأسيس هيئة دولية للرصد؛
- فرض تكوين و محاسبة الشرطة، القضاة ومهنيى الصحة؛
- زيادة التمويل المخصص للخدمات الموجهة للناجيات من قبيل مراكز استقبال النساء، الدعم الهاتفى، المساعدة القضائية؛ و
- إعطاء الأولوية للتحسيس و الوقاية من العنف.

المقابلات مع نشيطات حقوق النساء عبر العالم حول هذه المسودة الأولية هي متوفرة و يمكن الاطلاع على المسودة كاملة وملخصها المكون من ثلاث صفحات من خلال الضغط [هنا](#).